OPEN ACCESS
Received: 07 -10 -2025
Accepted: 18- 01-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Morphological Causation in al-Khadir al-Yazdi's Commentary on *al-Shafiyah*

Mona Khalufah Hasen Al-Amri*
mnmn-0-0@hotmail.com

Abstract:

This study investigates the approach to morphological causation adopted by al-Khadir al-Yazdi in his commentary on *al-Shafiyah*, a seminal work within the Arabic morphological tradition. Given the central status of *al-Shafiyah* among foundational morphological texts, its commentaries occupy a significant place in grammatical scholarship, and al-Yazdi's contribution represents a valuable yet understudied example. The research examines his commentary to assess his scholarly efforts and to elucidate his methods in articulating and categorizing morphological causes. Structurally, the study comprises an introduction, a preface, two main sections, and a concluding discussion. The analysis reveals the limited availability of biographical data on al-Yazdi, which heightens the importance of his written legacy. It further demonstrates that his commentary is marked by consistent attention to causation across the morphological issues he addresses. The study shows that the types of causes he employs generally correspond to the established dialectical, pedagogical, and analogical categories known from earlier morphologists, with pedagogical causation emerging as the most prominent. The study concludes that al-Yazdi's work reflects both continuity with earlier morphological thought and a clear pedagogical orientation in explaining morphological phenomena.

Keywords: Cause, Morphological Causation, Morphological Issues, Commentary on *al-Shafiyah*.

* Doctoral Candidate in Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, College of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Amri, M. K. H. (2026 Morphological Causation in al-Khadir al-Yazdi's Commentary on *al-Shafiyah*, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(1): 394 -413. https://doi.org/10.53286/08gcav64

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2025/10/07م
تاريخ القبول: 2026/01/18م

التعليل الصرفي عند الخضر اليزدي في شرحه للشافية

منى خلوفة حاسن العمري*
mnmn-0-0@hotmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التعليل الصرفي عند الخضر اليزدي في شرحه للشافية، إذ يعد كتاب الشافية من أهم شروح المقدمات الصرفية التي وصلت إلينا؛ لذلك توافر عليه العلماء بالشرح والعناية، وممن شرحه الخضر اليزدي، وسيكون شرحه مجال دراستي للوقوف على جهوده العلمية فيه، وإبراز نبوغه واطلاعه بتحرير مسائل العلل وأقسامها عند هذا العالم. وتظهر أهمية هذا البحث في مكانة الكتاب العلمية إذ جمع كثيراً من فكر بعض شروح الشافية، ثم تناولها بالتحليل والتعليل، وكذلك تنمية القدرة على تحليل المسائل الصرفية بصفة عامة، ومعرفة العلل الصرفية في علم الصرف بصفة خاصة. وقد جاء هذا البحث في مبحثين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، يتلوهما خاتمة، وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: قلة المعلومات الواصلة عن اليزدي، وأهمية شرحه للكافية من خلال اهتمامه بالتعليل لكل مسألة صرفية يناقشها، وأن العلل عند اليزدي لا تخرج في مجملها عن العلل الجدلية والتعليمية والقياسية عند سابقيه من الصرفيين، وأن العلل التعليمية كانت هي الغالبة في شرحه.

الكلمات المفتاحية: العلّة، التعليل الصرفي، المسائل الصرفية، شرح الشافية.

* طالبة دكتوراه في اللغويات، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العمري، م. خ. ح. (2026). التعليل الصرفي عند الخضر اليزدي في شرحه للشافية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(1): 394- 413 https://doi.org/10.53286/08gcav64

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

اهتم النحاة بالتعليل اهتمامًا بالغًا، ووصلت درجة اهتمامهم به إلى أن أفردوه بالبحث والتأليف؛ لأنه يعد بمنزلة الاحتجاج على مدى صحة الأحكام النحوية، ومدى مناسبتها لطبيعة العرب وسليقتهم اللغوية، وتجلى هذا الاهتمام عند الخضر اليزدي، في كتابه (شرح الشافية للخضر اليزدي) فالسمة البارزة في شرحه هي عنايته البالغة بالتعليل، فقد لا تخلو مسألة تناولها من التعليل، وهذا ما زاد شرحه أهمية من أجل البحث فيه.

والبحث يدور حول سؤال عام هو: كيف عالج الخضر اليزدي المسائل الصرفية في شرحه؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما هو مفهوم العلة؟
2- ما هو منهج الخضر اليزدي في التعليل الصرفي؟
3- ما هي أصناف العلل عنده؟

ويهدف البحث إلى التعريف بالخضر اليزدي من خلال شرحه للشافية، الذي لم يصل إلينا من آثاره العلمية سواه. ومعرفة بعض جوانب التعليل الصرفي لدى العلماء القدامى، من خلال الوقوف على مسائل التعليل الصرفية عند الخضر اليزدي، وذلك بتحرير تعليلاته ومناقشتها. وبيان منهج التعليل الصرفي عند الخضر اليزدي.

وتظهر أهمية هذا البحث في مكانة الكتاب العلمية إذ جمع كثيراً من فكر بعض شروح الشافية، ثم تناولها بالتحليل والتعليل، وكذلك تنمية القدرة على تحليل المسائل الصرفية بصفة عامة، ومعرفة العلل الصرفية في علم الصرف بصفة خاصة.

ويشار إلى أنَّ الدراسات السابقة في هذا الموضوع قليلة، وهي تنقسم على قسمين:

أولًا: دراسات ترتبط بالخضر اليزدي

1. شرح شافية الخضر اليزدي دراسة وتحقيق، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب حسن أحمد الحمدو العثمان، جامعة أم القرى، 1416هـ والفرق بين بحثي وهذه الرسالة أنها تحقيق لكتاب الخضر اليزدي، في حين يدرس بحثي منهج الخضر اليزدي في شرحه وتحرير التفكير الصرفي من خلاله، وهذه الدراسة ستكون مرجعي الأساس في البحث.
2. شروح الشافية المطبوعة في القرنين السابع والثامن الهجريين دراسة منهجية مقارنة، لزكريا بن سليمان بن خليفة التميمي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، 1431-1432هـ والفرق بين هذه الرسالة وموضوعي، أن الرسالة تناولت جميع شروح الشافية السبعة المطبوعة في القرنين السابع والثامن الهجريين، ومن ضمنها شرح الخضر اليزدي دراسة مقارنة، وموضوعي يقتصر على دراسة التعليل الصرفي عند الخضر اليزدي في شرحه دراسة وصفية.

ثانيا: دراسات تتعلق بالعلل الصرفية عند علماء مختلفين

1. التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، عفاف محمد فالح المقابلة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2015م. وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة حياة ابن الأنباري، ثم التعريف بكتاب أسرار العربية ثم تحدثت عن مفهوم العلة، وفائدتها ومسالكها، ثم تناولت العلة والتعليل عند ابن الأنباري وأنواع العلل ومصادرها.

2. العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه. وهو بحث لحامد عبد المحسن كاظم، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية (2008م). وقد تحدث فيه عن أربعة أنواع من العلل الصرفية هي: علة خوف الالتباس، وعلة الفرق، وعلة أمن اللبس، وعلة التحقيق أو التأكيد.

ووجه اختلاف موضوعي عن هذه الدراسات أنني تناولت العلة الصرفية عند عالم آخر هو الخضر اليزدي في كتابه شرح شافية ابن الحاجب.

واقتضت خطة البحث أن يشتمل على مبحثين مسبوقين بمقدمة، وتمهيد، يتلوهما خاتمة، موزعة على النحو الآتي:

- **التمهيد:** وفيه موجز عن الخضر اليزدي، والتعريف بكتابه ومكانته العلمية.
- **المبحث الأول:** مفهوم العلة، ومسالكها وأقسامها.
- **المبحث الثاني:** منهج الخضر اليزدي في التعليل، وصور التعليل الصرفي لديه.
- **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أولا: تعريف موجز بالخضر اليزدي

ما زال الغموض يسود شخصية الخضر اليزدي، فالمعلومات التي وصلت إلينا عنه قليلة جدًا، وقد عجزت عن الوصول إلى أي شيء يخص هذا العالم في كتب التراجم، وكل ما نعرفه عنه أن اسمه هو: الخضر اليزدي، واليزدي نسبة إلى مدينة (يزد) وهي ناحية من نواحي كورة إصطخر وهي أكبر ناحية منها (الإصطخري، 2004: 67)، متوسطة بين نيسابور، وشيراز، وأصبهان، بينها وبين شيراز سبعون فرسخا (الحموي، 1995: 435/5). وهي مدينة بأرض فارس آهلة كثيرة الخيرات والغلات والثمرات، بها صناع الحرير والسندس، في غاية الحسن، يُحمل منها إلى سائر البلاد (القزويني، د.ت، ص 282).

وقد كان حيّا في سنة 720هـ وهي السنة التي أتمّ فيها شرحه للشافية. ويتضح لنا من خلال بعض عباراته في الشرح أنه لم يستقر في يزد بل رحل إلى عدة بلدان وسمع عن أهلها، ومن هذه البلدان مكة المكرمة (اليزدي، 1416: 2/ 581) والعراق (اليزدي، 1416: 572/2) واليمن (اليزدي، 1416: 2/ 571-572)، قال: "سمعت بعض أهل اليمن يقول مكان جِئْتُ: كِئْتُ، ومكان يُعْجِبُ: يُعْكِبُ، إلى غير ذلك" (اليزدي، 1416: 2/ 572). ولكن الحكم بذهابه إلى اليمن ليس قطعيًا، فيمكن أن يكون قابل أحدًا من أهل اليمن في مكة أو العراق، فيبقى ذهابه إلى اليمن احتمالًا ظنيًّا.

ثانيا: تعريف موجز بشرحه ومكانته العلمية

تعد شافية ابن الحاجب من أهم المقدمات الصرفية الوجيزة والشاملة، التي جمعت زبدة فن التصريف، وقيل عنه: إنّه أول مُؤلَّف ضمَّ جميع أبواب التصريف بين دفتيه في كتاب منفصل عن النحو (ابن الناظم، 1410، ص ب)، والشافية ملحقة بمقدمته الكافية في النحو (الإستراباذي، 1402: 1/1؛ اليزدي، 1416: 1/1؛ النيسابوري، 1412: 1/1).

وقد زادت شروح الشافية على خمسة وعشرين شرحًا، فضلًا عن الحواشي والمنظومات وممن شرحه الخضر اليزدي في كتابه (شرح الشافية)، ولم يصل إلينا من مؤلفاته غير هذا الشرح، وإذا قرأنا شرحه تبين لنا مكانته العلمية التي أهَّلته لِأن يكون أحد علماء هذا الميدان؛ لأنه أتقن مادته بتعليلاته، وتحليلاته، واستدراكاته، وأقيسته، ونجد أنفسنا أمام عالم جليل جمع مزيجًا من فكر سابقيه من شراح الشافية، وقارن بينها.

ومن خلال استقراء شرحه يتبين لنا أن له مؤلفات لم تصل إلينا أشار إليها حسن العثمان، وذكرها اليزدي صريحة في أثناء شرحه، وهي الباسطة (اليزدي، 1416: 97/1)، والواسطة (اليزدي، 1416: 95/1-96)، والمختصر (اليزدي، 1416: 75/1).

المبحث الأول: مفهوم العلَّة و أقسامها

أولًا: مفهوم العلة

1: العلة لغة

تأتي العِلَّة من قولهم: "علَّ يَعُلُّ ويَعِلُّ وعلَّه يعِله ويعُله علا وعللا وأعلَّه" (الفيروز أبادي، 2005، ص 1035). قال ابن منظور: "(العَلُّ) و(العَلَلُ): العَلُّ والعَلَلُ الشربة الثانية وقيل الشُّرْب بعد الشرب تِباعاً. وبنو العَلاَّتِ، بنو رَجل واحد من أمّهات شَتَّى، سُمِّيَت بذلك لأَن الذي تَزوَّجها على أُولى قد كانت قبلها ثم عَلَّ من هذه ويقال: هما أَخَوانِ من علَّةٍ وهما ابنا عَلَّة أُمَّاهُما شتَّى والأَب واحد" (ابن منظور، د.ت: 471/11؛ الفراهيدي، د.ت: 88/1).

"والعِلَّةُ الحدث يشغل صاحبَه عن حاجته" (ابن فارس، 1998، ص 560). ويقال: قد اعتلّ العَلِيل عِلَّة صعبة، والعِلَّة المَرَض عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أي مَرِض فهو علِيل... ويقال: هذا عِلَّة لهذا، أي سبَب (ابن فارس، 1998، ص 560؛ ابن سيده، 1421: 95/1).

من خلال العرض اللغوي السابق يتبين لي أن الدلالات اللغوية للعّلة تنحصر في المعاني الآتية:

- التكرار.
- التلهي أو التشاغل.
- المرض.
- السبب.

وهذا المعنى الأخير هو الأقرب للمعاني الاصطلاحية.

2: العلة اصطلاحًا

العلة كما عرفها الشريف الجرجاني في تعريفاته: "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا ومؤثرًا فيه" (الجرجاني، 1969، ص 199). والتعليل هو: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه" (الحلواني، 1981، ص 108).

وقيل: العلّة "هي الصفة والميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه" (الحديثي، 1394، ص 317؛ السيد، 1968، ص 248). وهي: "السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه" (أبو المكارم، 2007، ص 108). وكما هو معروف فالقياس يعني: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة". (الأنباري، 1971، ص 93).

ثانيا: مسالك العلة و أقسامها

1: مسالك العلة

يلاحظ أن النحويّين القدماء يعتمدون في العلة على مصادر معينة سماها بعض العلماء بمسالك العلة، وتسمى كذلك بطرق العلة، يقال: "سلكت الطريق أسلكه" (ابن فارس، 1998: 97/3)، فمسالك العلة أي: طرق معرفة العلة (الدرويش، 2007، ص 20).

والمسالك نوعان (تمام، 2000، ص 17)، هي:

1- المسالك النقلية، وهي ثلاثةٌ

أ- نص العربي على العلة، مثل قول الأعرابي: إيش هذا؟ هذا تعليل بعلة الفرق.

ب- الإيماء إلى العلة: أي يفهم من الكلام علة الحكم.

ج- إجماع النحويّين على أن علة هذا الشيء الحكم كذا، مثل إجماعهم أن الإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال.

2- المسالك العقلية، وهي خمسةٌ

أ- السبروالتقسيم: ويكون بحصر جميع العلل ثم استبعاد ما لا يصلح منها، حتى يبقى ما يصلح بسبب المناسبة.

ب- المناسبة: وهي ملاءمة الوصف المختار للحكم، وإذا تحققت المناسبة صار القياس بسببها قياس علة.

ج- الشبه: وهو أن يوجد الحكم مع وصف ما باطراد ولا مناسبة بينهما.

د- الدوران أو الطرد: وهو توافر شرطي الطرد والعكس في آن واحد، بالنسبة لعلاقة العلة والحكم.

هـ-إلغاء الفارق: أي تجاهل ما قد يكون من فارق بين الأصل والفرع بواسطة بيان عدم تأثيره في الحكم بذلك يصبح قياس هذا على ذاك أمرًا مقبولًا؛ لأن الفارق لا يهم بسبب عدم تأثيره.

2: أقسام العلة

العلة وجدت في كتب النحويّين منذ نشأة النحو، ولكنها كانت تعليلات بسيطة منذ عصر أبي الأسود الدؤلي حتى عهد الخليل بن أحمد (الشمَّري، 2012، ص 46) بمفهومها التعليمي البسيط الذي يراد منه فهم كلام العرب وتفسير قواعد النحو، وكلما تقدم الزمن يلاحظ اهتمام العلماء بالتعليل والتوسع فيه وتقسيمه إلى أنواع، وقد اختلف النحويّون القدامى في تقسيماتهم للعلة، وذلك حسب الآتي:

أولًا: ابن السراج (ت316هـ) قسمها على قسمين هي:

1- علة أولى.

2- علة العلة.

يقول: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب؛ كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة؛ مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا" (ابن السراج، 1417: 35/1).

ثانيًا: الزجاجي (ت337هـ) قسمها على ثلاثة أقسام هي

1- العلل التعليمية.

2- العلل القياسية.

3- العلل الجدلية.

يقول: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: عِلَل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره،.... فأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ"إنَّ" في قوله: "إن زيدًا قائم": ولمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته... وأما العلة الجدلية النظرية :فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة"(الزجاجي، 1986: 64- 65).

ثالثًا: ابن جني (ت 392هـ) قسمها على قسمين

1- العلل الموجبة، التي تبنى على الإيجاب.

2- العلل المجوزة، تبنى على سبب يكون الحكم فيه جائزًا لا واجبًا.

قال ابن جني: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك... وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب" (ابن جني، 2006: 164/1).

رابعًا: السيوطي ت (911ه) قسمها على قسمين

1- علة الاطراد

2- علة الحكمة

يقول: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولًا" (السيوطي، 2006، ص 98).

بعد هذا العرض لمفهوم العلة ومسالكها وأقسامها، فإنه يلاحظ كيف اهتم بها النحويّون وأفردوها بالبحث والتأليف في مختلف القرون، بالرغم من اختلافهم حول تقسيمها إلا أنهم جميعًا أكدوا على أهميتها في تقعيد النحو العربي وخاصة العلل التعليمية أو العلل الأُوَل.

المبحث الثاني: منهج الخضر اليزدي في التعليل وصور التعليل لديه

أولا: منهج الخضر اليزدي في التعليل الصرفي:

اهتم اليزدي بالتعليل اهتمامًا بالغًا، والتعليلات في شرحه كثيرة جدًا، بقصد الإيضاح والتفسير، والمطلع على مادة اليزدي الصرفية يرى عنايته الشديدة بالعلل، مما أكسب شرحه أهمية كبيرة، فكان يعلل لكل مسألة يعرض لها، ولعل سبب اهتمامه بها؛ ليكون الفهم إليها أسرع، ورسوخها في الذهن أبقى إذا عرضت أمام طلبة العلم.

وكان منهجه في التعليل يتسم بعدد من السمات منها:

1- أنّه يشترط في العلة شرطين، هما:

- عدم تخلف المعلول عن العلة:

من ذلك قوله في رد ما ذكره المصنف من أنه يعبر عن الزائد بلفظه إذا كان مبدلا من تاء الافتعال: "وكلاهما فيه ضعف: أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص... وأما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة؛ إذ الاستثقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هِبَلعٍ مثلًا: هِفَعْل، ويجيء هذا في أوزان كثيرة، فتبين أن الاستثقال ليس علة لعدم التعبير" (اليزدي، 1416: 1/ 14).

- أن تكون مطردة ومنعكسة:

من ذلك قوله في الأمارة الثالثة لمعرفة القلب المكاني وهي صحة البناء: "الأمارة الثالثة للقلب صحة البناء، أو صحة اللفظ، أو صحة حرف العلة إذا كان الإعلال غير مترتب عليه مع وجود المقتضي، كقولنا أيس.... إذ ياؤه في معرض الانقلاب على تقدير القلب وعدمه، وهذه الأمارة غير مطردة؛ لأنه قد يوجد صحة حرف العلة ولا قلب كما في عورِ وصيِد، فلا يكون وجود صحتها مشعرة بكون البناء مقلوبًا، فلا اطراد، وغير منعكسة؛ لأنه قد تنتفي الصحة مع وجود القلب، كما في ناءَ يناء فلا انعكاس، ولك أن تقول: لا يجب أن تكون خاصة الشيء شاملة" (اليزدي، 1416: 1/ 25).

ولكنا نجد في الأمارة التي تليها وهي قلة الاستعمال أن له رأيًا آخر في انعكاس العلّة يقول:

"وفي هذه العلامة أيضا نظر؛ لأنها غير منعكسة؛ لأنها قد تنتفي قلة الاستعمال في الكلمة، ويكون فيها قلب كالجاه، فإنه كثير الاستعمال مع أنه مقلوب، فلا عكس، ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه من الجائز ألّا تكون العلامة منعكسة" (اليزدي، 1416: 26/1).

2- أنه قد يصرح أحيانًا في المسألة بلفظ علة، أو قد يستعمل ألفاظًا تدل على أنه تعليل لهذا الحكم أو المسألة، من هذه الألفاظ: لأن، لأنه، لكونه، ذلك لأن، مثل قوله: "وأما ما اختاره المصنف للتمييز بين الملحق وغير الملحق فأحسن مما اختاره الزمخشري؛ لأنه مطرد في الأسماء والأفعال، واتحاد المصدرين لا يطرد في بعض الأسماء كقردد –مثلًا- إذ ليس له مصدر، والمطرد أولى للتمييز" (اليزدي، 1416: 47/1).

ومن المواضع التي صرّح فيها بلفظ العلّة، في باب المنسوب، عند حديثه عن النسب إلى المثنى والجمع قوله: "التثنية والجمع، إما أن يراد بهما مدلولهما أو لا، فالأول: يجب حذف الزيادة الدالة على الكل؛ أعني التثنية والجمع، وهي النون والتاء والألف والواو، فتقول في: زَيْدَانَ، ومُسْلِمُونَ، ومُسْلِمَتَانِ، ومُسْلِمَات: زَيْدِيٌّ، ومُسْلِمِيٌّ، وعلة الحذف أنَّه لا يَخلو إما أن تبقى مع ياء الإضافة أو تحذف، والأول باطل، فتعين الثاني؛ بيانه أنه لو بقيت الزيادة لكان مستلزمًا لكون الكلمة فيها إعرابان، واللازم باطل" (اليزدي، 1416: 1/ 157).

3- يورد التعليلات في القضايا الصرفية بأسلوب المحاور والمناقش، أو السائل والمجيب أو أسلوب الفنقلة.

وأبرز مثال على ذلك ما ناقشه في مسألة (إِنْسَان)، قال: "اختلف في اشتقاق إِنْسَان فقالت طائفة: إنه من الإِنْس فيكون وزنه فِعْلَان، وذهب قوم إلى أنه من النِّسْيَان، وكان في الأصل إِنْسِيَانًا، على زنة إِفْعِلَان، فحذفت اللام اعتباطًا، فصار إِنْسَان، على زنة إِفْعَان.

والأول أصح، والدليل عليه أمران:

أحدهما: المناسبة بين إنسان وإنس ثابتة لفظًا ومعنى، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلين موجودة، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الإنس؛ لكونه مستأنسًا، وأيضًا أمثلة اشتقاقه الإِنْس بالكسر والسكون، والأَنَس بفتحتين، والأُنَاس، وكل واحد يشهد بأصل الآخر.

فإن قيل: كما يناسب الإِنْس يناسب النِّسْيَان أيضًا، لأنه قد يكون ناسيًا.

قلت: موافقته للإنس أقوى من موافقته للنسيان.

ثانياً: أن فِعْلَاناً خير من إِفْعِلَان؛ لأنه وإن كان موجودًا كإِضْحِيَان لكنه قليل، وأما فِعلان فكثير كثرة لا تخفى، فالحمل على الأكثر أولى.

وأصحاب المذهب الثاني احتجوا بأن تصغيره دال على أنه إِفْعَلان؛ لأنهم يقولون أُنَيْسِيَان... ولو كان فِعْلَاناً لقالوا: أُنَيسينٌ، بلا ياء فلما جاءوا بالياء دل على أنها كانت في الأصل فحذفت، وذلك لأن رد الأشياء إلى أصولها من مقتضيات التصغير.

والجواب عنه بأمرين:

أحدهما: أن حذف اللام اعتباطًا مما لا يجوز؛ إذ لا مقتضى للحذف الاعتباطي، فلا يُرتكب إلا عند تعيين العمل، وهنا لا ضرورة، فلا يجوز تقدير اللام ثم حذفها.

فإن قلت: مجيئها في التصغير يلزم ذلك.

قلت: قد تجيء الحروف في التصغير غير مشعرة بكونها ثابتة في الأصل وذلك عند كون التحقير غيرَ جارٍ على ما هو مقتضى القياس، كقولك في رجل: رويجل، وفي عِشَاء: عُشَيْشِيَةٍ، وغير ذلك، كما دريت في التصغير، فيجب حمل مجيء ياء (أُنَيْسِيَان) على الشذوذ، كما مر لئلا يلزم الحذف الاعتباطي.

والثاني: لو كان أُنَيْسِيَان أُفَيْعِلَان لكان الواجب أن يقال: أُنَيْسِيْن على زنة أُفَيْعِلِيْن؛ إذ المَدَّة الواقعة قبل الآخر في التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها، فلما لم يقل كذلك دل على شذوذه مطلقًا، فوجب الحمل على زيادة الياء أيضًا.

فإن قلت: لكونه نظيرَ مغيربان صورةً قيل أُنَيْسِيَان.

قلت: فيجب الحكم بشذوذه مطلقًا، كما وجب الحكم بشذوذ مُغَيْرِبَان.

فإن قلت: ارتكاب الأقل من الشذوذ أحسن من ارتكاب الأكثر منها، فيجب الحكم بأصالة الياء لئلا يتكثر.

قلت: هذا معارَض بالحذف الاعتباطي في المكبر، فلم تنهض صورة التصغير دليلًا.

فإن قيل: روي عن ابن عباس رضي الله عنه: «إنما سمي إنسانًا لأنه عُهِدَ إليه فنسي» (الطبراني، 1408: 140/2، النيسابوري، 1411: 412/2، البيهقي، 1413: 258/2).

وأيضًا قال أبو تمام (التبريزي، د.ت: 2/ 245): لَا تَنْسَيَنْ تِلْكَ العُهُوْد فَإِنَّمَا سُمِّيْتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي

فهذا يدل على أنه مشتق من النسيان.

قلنا: أما حديث ابن عباس فلا نسلم ثبوته، وأما قول أبي تمام فمن تخيلات الشعراء، إذ التخييل من ذاتيات الشعر، ولا يستلزم التحقيق" (اليزدي، 1416: 329/1-331).

ومثال آخر من باب الإعلال قوله: "قد سبق أيضًا أن الألف لا تكون إلا منقلبة، وإذا كانت منقلبة لم تكن أصلًا، وهذا في الاسم المتمكن والفعل. أما في المتمكن فلأنه لو كانت فيه أصلًا لأدَّى إلى تحريكها في التصغير والتكسير، وذلك ممتنع، فيكون ملزوم الممتنع أيضًا ممتنعًا، فإن قلت: من الجائز أن تبدل لتمكن الحركة. قلت: فتكون الألف منتفية، والفرض خلافه. فإن قلت: الإبدال سائغ. قلت: أقول بموجبه، وتكون الألف بدلًا لا مبدلة. فإن قلت: تحكُّم. قلت: ممنوع؛ لأن غيرها أقوى فيكون مبدلًا، وتكون هي بدلًا" (اليزدي، 1416: 456/2).

3- تتابع العلل في الموضع الواحد، فهو يورد أكثر من علة للمسألة الواحدة من ذلك قوله باب جمع التكسير في مسألة جمع ناقة على أينق:

"إنما جمعت الناقة على أَنْوُق فاستثقلت الضمة على الواو، فقلبت الكلمة بجعل الفاء موضع العين والعين موضع الفاء، فصار أونقًا على زنة أَعْفَل ثم عوضوا من الفاء واو بلا علة إعلالية، بل إما للإشعار بالقلب، أو لدفع ثقل الواو فصار أينقًا، وقيل: قلبوا؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير وهذا مانع، فكيف يكون موجبًا وتراه في الصرف حيث تراه محذورًا" (اليزدي، 1416: 1/ 203؛ 1/ 280).

فالعلل هنا علة الإشعار، وعلة دفع الثقل، وعدم النظير وجميعها يصح الحمل عليها. فهو يحيط بالمسألة من كافة جوانبها، ويورد جميع الاحتمالات دون تكلف أو تعقيد بحيث يسهل على القارئ فهمها واستيعابها.

4- أغلب العلل عنده تعليمية ليس فيها بعد ولا تكلف، بل عاب على من تكلف في التعليل.

قال في باب المضارع في فتح ما قبل الآخر: "اعلم أن الشارحين استدلوا على هذا الفتح بأنه لو كُسِر لالتبس أمر مخُاَطبِه بمضارع التفعيل؛ إذ المغايرة بينهما حينئذٍ إنما هو بحركة التاء، وقد لا ترفع اللبس؛ لجواز عدم سماع المخاطب حركة أول الفعل، وهذا تعسُّفٌ رَدِيء، ولو كان تقدير ذهول المخاطب موجب اللبس لورد التباسات لا تحصى. هذا وهُم لم يحترزوا عن الاشتباه

الواقع بين ماضي هذا الباب وأمر مخاطبه؛ إذ تقول في كُلٍّ: تَدَحْرَجْ، بناء على الوقف، وهذا وارد في الأبواب الثمانية كما دريت فتنبه لمثل هذه التعليلات المتكلَّفة" (اليزدي، 1416: 93/1).

5- كان في بعض المسائل يذكر الوجوه المحتملة ثم يرجح ما يراه الأصح، وهذه الطريقة تسمى بالسبر والتقسيم وهي أحد مسالك العلة العقلية، مثلًا ما ذكره في باب الزيادة في وزن بُلَهْنِيةٍ: "يقال فلان في بُلَهْنِيةٍ من العَيْشِ: أي في سِعَةٍ، وعَيْش أَبْلَه: أي قليل الغموم، فاشتقاقه يتعين أن يكون من البَلَه، فوزنه فُعَلْيِنَة لا فُعَلِّيَة، والنون والياء والتاء زوائد" (اليزدي، 1416: 319/1).

وكذلك في وزن (إنْقَحْل) يقول: «معناه المُسِنّ، وكذلك إنْقَحْر، وقيل: ولا ثالث لهما، ونُقِل إنْزَهْوٌ من القَحْلِ والقَحْرِ والزَّهْوِ، وقَحَلَ معناه: يَبِسَ، فتناسُبُ اللفظ والمعنى يرشد أنه من قَحْلٍ، وأنَّ الهمزة والنون زائدتان، فزنته: إنْفَعْلٌ، لا إفْعَلٌّ، ولا فِعْلَّلٌ» (اليزدي، 1416: 323/1).

ثانيا: صور التعليل عند الخضري اليزدي

العلل عنده ثلاثة أنواع: علل جدلية، وعلل دون الجدلية وهي: علل تعليمية، وعلل قياسية، وغلب على أنواع العلل عنده العلل التعليمية.

وجعل النحويّون العلل أربعًا وعشرين صورة، نظموها في اثني عشر زوجًا كل زوج على علتين متضادتين (تمام، 2000، ص 171)، على النحو الآتي:

1- علة التشبيه	تقابلها	علة الفرق
2- علة النظير	تقابلها	علة النقيض
3- علة المشاكلة	تقابلها	علة التضاد
4- علة الوجوب	تقابلها	علة الجواز
5- علة المعادلة	تقابلها	علة الأولى
6- علة التعويض	تقابلها	علة الاختصار
7- علة الأصل	تقابلها	علة السماع
8- علة التوكيد	تقابلها	علة الاستغناء
9- علة التغليب	تقابلها	علة التحليل
10- علة الدلالة	تقابلها	علة الاشعار
11- علة الاستثقال	تقابلها	علة التخفيف
12- علة الحمل على المعنى	تقابلها	علة الحمل على اللفظ (المجاورة)

والعلل عند الخضر اليزدي لا تخرج في مجملها عن علل من سبقه من الصرفيين، ويمكن استخلاص صورها من شرحه فيما يأتي:

أولًا: العلل الجدلية

وهي قليلة في شرحه، يمكن إجمالها في هذه المسائل:

1- مسألة بطنان

في باب الميزان الصرفي استدل على أن بُطْنَانًا وزنها فُعْلان يقول: "استُدِلَّ على أن بُطْنَانًا ليس مما اعتُدَّ بتكريره بوجهين:

أحدهما: أنه لو اعتبر لزم أن يكون فُعْلَالًا، وفُعْلَالٌ ليس من أبنيتهم، وأما قُرْطَاس فلا اعتداد به؛ لأن الفصيح: قِرْطَاس.

والثاني: أنه نقيض ظُهْرَان، والظُّهْرَان فُعْلَان باتفاق، فثبت أنه أيضًا فُعْلَان؛ لأنه قد يُحمل النقيض على النقيض كما يحُمل النظير على النظير.

وفيه نظر؛ لأن التضاد أمر معنوي، وهو لا يُوْجِب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظًا، كما في الحياة والممات مثلًا، فإنه لا يقال زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر، والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان، والحمل على الغالب منها، فمن هذا يعلم أنَّ بُطْنَانًا ليس بفُعْلَال. لا يقال يجوز أن يكون مُلحقاً بقِرْطَاس فيكون فِعْلَالًا، كما أن جِلْبَابًا فِعْلَال؛ لأني أقول: وجود الملحق موقوف على وجود الملحق به، ولم يثبت، وإن سُلِّم ثبوته فهو مغلوب" (اليزدي، 1416: 1/ 21).

فالوزن الصرفي إذا وقع بين احتمالين نرجح الحمل على الغالب كما في المسألة السابقة فبطنان تحتمل وزن فعلال وهذا الوزن باطل لأنه نادر وغير ثابت عند العرب، والثاني فعلان وهذا الوزن شائع مثل شكران وغفران وغيرها، فاليزدي يذكر الوجوه المحتملة للوزن ثم يناقش ويعترض ويرد ويرجح.

2- في معنى الاشتقاق

في باب ذي الزيادة، خالف اليزدي المصنف في أن المشتق والمشتق منه قد لا يشتركان في المعنى الأصلي، والمؤلف ذهب إلى أن حد الاشتقاق هو اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول، فرد عليه اليزدي بقوله: "إن المشتق والمشتق منه قد لا يشتركان في المعنى الأصلي، وذلك بأن يكونا متناقضين كالإثم والتَّأثُّم وكذلك كل بناء منشعب هو للسلب كأشكى وجلد، فلا يكون الحد جامعًا، فإن قلت: المعنى الأصلي أعم من أن يكون إيجابيا أو سلبيا، فمن الجائز أن يكون جانب موجبا، وفي الآخر مسلوبا. قلت: فلا يتحقق الاشتراك؛ لأنه إما أن يكون وجوديا أو عدميا، وعلى كلا التقديرين يلزم محذور .وأما الأول فلأنه يستحيل أن يكون محله عدميا، فيستحيل ثبوته في المشتق المذكور؛ لأنه عدمي؛ لكونه نقيض وجودي، وأما الثاني فلأنه يستحيل أن يكون محله وجوديا، فيستحيل ثبوته في المشتق منه المذكور؛ لأنه وجودي؛ لكونه نقيض عدمي" (اليزدي، 1416: 1/ 307).

3- مسألة أَسْطاع

عندما ناقش اليزدي هذه المسألة رجح رأي سيبويه على مذهب الفرّاء، في زيادة السين أَسْطاع؛ لأنها من أطاع زيدت فيه السين مثل أراق زيدت الهاء فأصبح أهراق، ومذهب الفرّاء أن أصلها استطاع حذفت التاء فأصبح أطاع، يقول اليزدي: "فإن قلت: فعلى هذا يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل. قلت: لا بأس بذلك كما نقيس في الشريعة تحريم ضرب الوالدين، على تحريم التأفف، والضرب أولى بالحكم" (اليزدي، 1416: 1/362).

ثانيًا: العلل التعليمية

1 - عِلَّة طلب الخفَّة وكراهة الثِّقَل

العلل عند الخضر اليزدي في شرحه أغلبها قائم على طلب الخفة ومنع الاستثقال، أخذًا بما جرى عليه العرب في نطقهم.

مثال ذلك: ما ذكره في باب أبنية الفعل: "لما كان الرباعي أثقل من الثلاثي وجب أن يكون فيه جَابِرٌ دافع لِثِقَلِه؛ إذ لو كان على منهج الثلاثي لزم أربع حركات متوالية، وهو مما رفض في كلامهم استثقالًا" (اليزدي، 1416: 1/ 80؛ 1/81).

وفي تعليله عدم تسكين أحد أحرف الرباعي من المضارع قال: "وأما اختيارهم الفتح في الأول والثالث؛ فلكونه مشتملًا على الاستخفاف؛ إذ هو أخفها" (اليزدي، 1416: 82/1).

وكذلك قوله في عدم ضمّ عين المثال في المضارع: "واستدل عليه المصنف والشارحون بأنهم لم يضمّوا طلباً للخفة ودفعًا للاستثقال" (اليزدي، 1416: 1/ 87).

وقوله في مجيء اسم الزمان واسم المكان من المنقوص على مَفْعَل بالفتح مطلقًا: "وأما فتح المنقوص فللتَّخفِيف، إذ به يَتَهَيْأ القلب" (اليزدي، 1416: 1/ 115؛ 205/1. 135/1).

2- عِلَّة كثرة الاستعمال

علَّلَ بها في مسألة التقاء الساكنين في وجوب فتح نون (مِنْ) مع لام التعريف؛ لالتقاء الساكنين، يقول: "كوجوب الفتح في نون (مِنْ) مع لام التعريف عند الفصحاء نحو قولك: مِنَ الرَّجل، وإنما أوجبوه؛ لأن لام التعريف كثيرة الاستعمال فناسب استجلاب الخفة عندها؛ لأن الفتح أخف" (اليزدي، 1416: 255/1).

وذكر في حذف همزة المضارع من يَرَى وأَرَى ويَرَيَ: "كان الأصل: يَرأَى وأَرأَى ويَرْئِي، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت، والتزموا هذا العمل؛ لأن ذلك كثير الاستعمال في كلامهم، فناسب أن يكون فيه التخفيف دائمًا" (اليزدي، 1416: 2 / 429؛ 528/2).

3- علة دفع اللبس

قال في باب الإعلال: "وأَفْعَلُ التفضيل محمول على فعل التعجب، نحو: زيد أَقْوَلُ وأَبْيَعُ. واستدل عليه بأمرين:

أحدهما: أنهما من وادٍ واحد وجوبًا في بنائهما من الثلاثي المجرَّد لا غير، وامتناعًا في ألّا يكونا من الألوان والعيوب، وجوازًا في مجيئهما من كلّ ثلاثيّ مجرد غير عيب ولون؛ فلذلك حملوا أَفْعَلَ التفضيل على فِعْلِ التعجب في التصحيح.

والثاني: أنه لو أُعلَّ لالتبس بماضي أَفْعَلَ، نحو: أَقَالَ، وأَزَالَ، فصححوه ليرتفع اللبس" (اليزدي، 1416: 484/2؛ 485/2).

4- علة الإتباع

قال في باب جمع التكسير في الساكن العين إذا كان فاؤه مكسوراً: "...وجاز الكسر أيضًا وذلك لإتباع العين الفاء، والإتباع أمر مطلوب لهم" (اليزدي، 1416: 206/1).

وقال في الإعلال: "تقلب الواو ياء في الجمع المُعَلّ مفردُه؛ لكونه تابعًا له، وذلك نحو: جِيَاد مفرده جَيِّد. كان جَيْوِدًا، اجتمع الواو والياء، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت، فأصل جِيَاد: جِوَاد" (اليزدي، 1416: 2/ 496).

وفي تعليل قول العرب نَهُوّ يقول: "ونَهُوٌّ؛ لأنه فَعُوْلٌ بالفتح من النهي، للمبالغة، والأصل: نَهُوْيٌ، والقياس: نَهِيٌّ، بالقلب والإدغام وكسر الهاء لسلامة الياء، وقيل: وكسر النون للإتباع" (اليزدي، 1416: 500/2).

5- علة مراعاة الأَوْلَى

قال في أصل تَتْفُل: "تَفْعُل موجود في الجملة؛ أعني هو كائن في الفعل، وإن لم يشتهر في الاسم، وأما فَعْلُلٌ فمعدوم مطلقًا، فالحمل على الموجود أولى، وإن سُلِّم عدمه فالحمل على الزائد عند التعارض أولى؛ لكثرته بالنسبة إلى الأصول" (اليزدي، 1416: 341/1).

وقال في زيادة النون: "وقال شارح (الجاربردي، د.ت: 226/1): الألف والنون في الصفة أقعد كَغَضْبَان، بخلاف الاسم كعُثْمَانٍ؛ لأنها كالفِعْل، والزائد به أولى. ولك أن تعارضه في التعليل بأن الزائد بالاسم أولى؛ لأنه أخفّ" (اليزدي، 1416: 359/1).

وكذلك في أصل تِنْبَالَة، يقول: "ذهب سيبويه (1408: 318/4) إلى أن تِنْبَالَة فِعْلَالَة، وقال غيره بأنه تِفْعَالَة، مشتق من النَّبْلِ، وهو الصِّغار، والمناسبة بين اللفظين ثابتة، أمَّا معنًى فلأن معناه القصير، وأمَّا لفظًا فظاهر.

والمرجَّح مذهب سيبويه لأنَّ تِفْعَالَةً نادر بعيد من الأوزان، وفِعْلَالَةٌ كثير، فالحمل على الكثير أولى إذ لا تحقُّق للاشتقاق" (اليزدي، 1416: 332/1-333).

كذلك مسألة خندريس، فقد اختلف الصرفيون في وزن خَنْدَرِيس، فذهب سيبويه، والجمهور (سيبويه، 1408: 303/4، وابن يعيش، 1408، ص 130، 131؛ ابن عصفور، 1403: 163/1)، وشرّاح الشافية (الإستراباذي، 1402: 50/1؛ الحسيني، 1425: 225/1) إلى أنّه خماسيّ بأصالة النّون من (خ ن د ر س) وزنه (فَعْلَلِيل).

وقد وافق اليزدي رأي الجمهور وشرّاح الشافية في هذا الوزن، وحكم بأصالة النون، وعلل ذلك بأنَّه إذا تردد الحرف بين أن يكون أصليًا أو زائدًا، فالأولى الحكم بأصالته، يقول: "وخَنْدَرِيس على الأكثر؛ لأن فيه الخلاف، بعضهم يقولون: أنه فَنْعَلِيل، فلا يكون من الخماسي المزيد فيه؛ بل يكون من الرباعي المزيد فيه، نونه وياؤه زائدتان، والأكثر على أنه فَعْلَلِيل فتكون ياؤه زائدة فقط، والصحيح ما عليه الأكثر؛ لأنه إذا تردد حرف بين أن يكون زائدًا أو أصلًا فالحمل على أنه أصل هو الأولى؛ إذ الأصل هو الأصل" (اليزدي، 1416: 47/1).

6- علة التعويض

وذلك قوله في المحذوف من أخت وبنت وهنت: "والمحذوف من الأمثلة الواو، وهي لام، وكن في الأصل: أخو وأبنو وهنو، فجيء بتاء التأنيث، وجعلوها عوضًا عن اللام، ودالة على التأنيث، ولكونها عوضًا لم تكتب بالهاء، ولم يوقف عليها بهاء..

وقال في تصغير الرباعي المزيد: "قوله: ويجوز التعويض...إلخ، لما كانت المدة الواقعة بعد كسرة التحقير ما يتأتى به فُعَيْعِيل لم تحذف مطلقًا، وجبر ما حذف شيء منه ينافي بناء فُعَيْعِيل بها تعويضًا عن المحذوف..." (اليزدي، 1416: 315/1).

7- علة الاستغناء:

حيث ذكر اليزدي في باب الإعلال في مجيء مصدر احْوَاوَى: احْوِيْوَاءٌ: "...ومن يجعله من باب الافْعِلَال المخفف عن الافْعِيْلَال يحذف الياء كالاشْهِبَاب، ويقول: احْوِوَاء كاقْتِتَال حيث كان الأولى من تاءيه مسبوقًا بساكن، ومن لم يلتفت إلى هذا الساكن، وأدغم في اقْتِتَال، بنقل حركة التاء الأولى إلى الفاء، وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء حينئذٍ، فقال: قِتَّال، فقياسه أن يقول: حِوَّاء، بنقل حركة الواو الأولى إلى الفاء وحذف الهمزة، والإدغام" (اليزدي، 1416: 481/2).

8- علة الفرق

علل بها في مسألة تصغير عِيْد على عُيَيْدٍ والقياس عُوَيْد، يقول: "بأن التصغير والتكسير سيّان، وقد قالوا في تكسيره: أَعْيَاد، ولم يقولوا أَعْوَاد، فلهذا قالوا: عُيَيْد، ولم يقولوا عُوَيْد، وأما عدم قولهم: أَعْوَاد، وجريهم على مخالفة القياس، فقد قيل: لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الأَعْوَاد التي هي جمع العُوْد، والأَعْيَاد التي هي جمع العِيْد، والأحسن أن يقال: لم يقولوا عُوَيْد؛ لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين العُوَيْد الذي هو تصغير العُوْد، وبين العُيَيْد الذي هو تصغير العِيْد؛ إذ الطريق هكذا أقرب" (اليزدي، 1416: 128/1).

وعلَّل بها أيضًا في وصل (أنّ) الناصبة مع (لا)، يقول: "ووصلوا أنَّ الناصبة للفعل المضارع مع لا فتكتب نحو ﴿لئلا يعلم﴾ [الحديد: 29] والأصل لأَنْ لَا، بخلاف المخففة من أنَّ المشددة نحو ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْن﴾ [المزمل: 20]؛ للفرق بينهما" (اليزدي، 1416: 640/2).

وفي مسألة مخارج الحروف، اعترض الخضر اليزدي على ركن الدين وقال: "قال شارح: لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وهو غير سديد؛ لإفادة التكرير الفرق، فكأنه قال: وللراء من اللسان وما فوقه ما يلي ما للَّام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه" (اليزدي، 1416: 566/2).

9- علة الأصل

حيث قال في أنواع الأبنية: "ولما كان الأصل تقديم الأصل قال: «وأبنية الاسم الأصول»، وقدَّم الاسم لكونه أعلى درجة من الفعل" (اليزدي، 1416: 7/1).

وذكر في نون كُنَأْبِيْل: "أن نون كُنَأْبِيْل ليست زائدة، والزائد فيها ليس إلا الياء، فهو خماسي كخُزَعْبِيْل وقُذَعْمِيْل؛ وذلك لأن الأصل عدم الزيادة" (اليزدي، 1416: 348/1).

10- علة الشَّبَه

ذكر في كيفية التصغير أنه: "... يُجاء بياء بعد الضم والفتح، ووجهه أنه لما كان الغالب في التكسير الألف، جاؤوا في التصغير بالياء؛ لكونها شبيهة الألف، وذلك لأجل أن التصغير والتكسير من وادٍ واحد" (اليزدي، 1416: 122/1).

11- عِلَّة المشاكلة

علَّل بها في قوله: "وصحّ نحو الجَوَلان لأمرين: أحدهما: التنبيه بحركته على حركة مُسَمَّاه؛ لأن مُسَمَّاه مُتَحرك، كما ستعرف، فأرادوا أن يكون الاسم في اللفظ مُشاكلاً لمعنى المسمى" (اليزدي، 1416: 488/2).

كذلك علَّل بها في باب الخط، يقول: "قوله: كل همزة بعدها حرف مدٍّ مشاكلة لصورة تلك الهمزة تحذف في الخط كراهة صورة المتماثلين" (اليزدي، 1416: 638/2).

12- عِلَّة الحمل على النظير

من ذلك ما ذكره في النسبة إلى ما آخره همزة بعد ألف: "الهمزة الواقعة بعد ألف إما أن تكون أصلية أو زائدة، والأول: إما أن تكون مستقرة على حالها، أو منقلبة، والثاني: إما أن تكون للتأنيث، أو لغيره، فالأول من أقسام الباب فيه القرار على الأصل؛ لكونها أصلًا، ولكون التغيير غير مناسب للأصل، وذلك كقولك: قُرَّائِيٌّ وجاء في القليل قُرَّاوِيّ حملًا على نظيره في الصورة، وهو حَمْرَاوِيّ" (اليزدي، 1416: 176/1).

ومن ذلك أيضًا قوله في المقصور والممدود: "ومنها اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي مما قياسه أن يكون على زنة (مَفْعَل) بفتح العين كمَغْزَى ومَرْمَى ومَثْوَى؛ إذ الناقص واللفيف المقرون الثلاثة منهما في الثلاثي بالفتح؛ وذلك لأن نظائرها مَدْخَل ومَهْرَب.

فإن قلت: لا يستقيم قولكم: يحُمل على نظيره من الصحيح في المثالين الأخيرين؛ إذ نظيرهما منه مَضْرِب ومَنْتِج وهما بالكسر، فلا فتح لما قبل الآخر. قلت: خصوصية الباب لاغية، وإنما المراد بالحمل أن نقول: مَرْمَى ومَثْوَى مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان، فنظيره مَدْخَل؛ لأنه يصلح للكل، فترى الفتح لائحًا" (اليزدي، 1416: 302/1).

13- علة الحمل على النقيض

يقول الخضر اليزدي في مسألة بُطْنَان: "استدل على أن بُطْنَان ليس مما اعتد بتكريره بوجهين:

أحدهما: أنه لو اعتبر لزم أن يكون فُعْلَالاً، وفُعْلَالٌ ليس من أبنيتهم، وأما قُرْطَاس فلا اعتداد به؛ لأن الفصيح قِرْطاس.

والثاني: أنه نقيض ظُهْرَان، والظُّهْرَان فُعْلَان باتفاق، فثبت أيضًا أنه فُعْلَان؛ لأنه قد يحمل النقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير.

وفيه نظر؛ لأن التضاد أمر معنوي، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً، كما في الحياة والممات مثلاً، فإنه لا يقال زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر، والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان والحمل على الغالب منها، فمن هذا يعلم أنّ بُطْنَاناً ليس بفُعْلَال " (اليزدي، 1416: 21/1).

في هذه المسألة خالف اليزدي المصنف، ابن الحاجب، ومخالفته كانت في الدليل، ويبدو أن ما ذهب إليه اليزدي هو الأقرب؛ لأنه لا يستلزم من وجود ضدين اتحاد وزنهما؛ لذلك فالحمل على الغالب أصح؛ فلو وُجد وزن فُعْلَال فالغالب هو وزن فُعْلَان، ومع ذلك ففُعْلال غير موجود كما ذكر اليزدي فيثبت فُعْلَان.

ثالثًا: العلل القياسية

يقول الخضر اليزدي: "قال الشارحون: الأَزَلِيُّ منسوب إلى لمْ يَزَل؛ حذفوا "لم " وقلبوا الياء ألفًا، والثُلَاثِي منسوب إلى ثَلَاثة لا إلى ثُلَاثَ؛ لأن المراد لفظ منسوب إلى ثَلَاثَةٍ.

وأنا أقول: لفظ الأزل موجود، فلا حاجة إلى هذا التكلف، والثُلَاثي منسوب إلى ثُلَاثِ بمعنى أنه من الكلمات التي جاءت حروفها ثُلَاثُ...هذا وقد عرفت أن مثل كُرْسِيّ منسوب أصلًا، فهذا أولى، فلا يخالف القياس إلا بثبت قطعي" (اليزدي، 1416: 191/1).

فقد خالف اليزدي ركن الدين والجاربردي في لفظ أَزَلِيّ، ذهبوا إلى أنه منسوب إلى لَمْ يَزَل، وذهب هو إلى أنه منسوب من (الأَزَل) وعندي أن رأي اليزدي سديد؛ لأن في رأيهم تكلُّفًا لا حاجة إليه، فلفظ الأزل موجود، ففي اللسان: "والأَزَل، بالتحريك: القِدَم. قال أبو منصور: ومنه قولهم: هذا شيء أَزَلِيٌّ أي: قَدِيْمٌ" (ابن منظور، د.ت: 100/1)، وابن جماعة في حاشيته يؤيد ما ذكره اليزدي، يقول: "قوله: وأَزَلِيّ منسوب إلى لم يَزَلْ، لا ضرورة إلى ذلك بل هو منسوب إلى الأزل على القياس" (الجاربردي، د.ت: 1/ 125).

أما قولهم: ثُلَاثِيّ منسوب إلى ثَلَاث فذكر أنه منسوب إلى ثُلَاث؛ لكيلا يكون في النسبة خروجًا عن القياس، فهو كأزل لفظ موجود في الأصل، قال تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: 3]، ويقال: جاؤوا ثُلَاث أي: ثَلاثة ثَلاثة (أنيس، وآخرون، 1425، ص 99).

وفي ترتيب مخارج الحروف رأى الخضر اليزدي أن الأقيس تقديم الذال على الظاء، تأثّرًا في هذا الرأي بسيبويه، يقول: "وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، هكذا يذكرون. وأنا أقول: القياس تقديم الذال على الظاء؛ لأنه هو الذال مع الإطباق، كما أنَّ سيبويه قدم الزاي على السين والصاد" (اليزدي، 1416: 567/2)، وسيبويه يقول: "ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد" (سيبويه، 1408: 433/4).

وهناك علل قياسية انفرد بها اليزدي عن غيره من شراح كتاب الشافية:

- انفرد بأن الحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أولى من الحمل على الكثير الذي يخالفه:

جاء ذلك في قوله تعقيبًا على من رأى أنَّ همزة (أوَّل) منقلبة عن واو: «وأمّا من قال: كان في الأصل وَوُّل، فقلبت الواو الأولى همزة، فكلامه ليس بشيء؛ إذ يرتكب تغييراً بعيداً لا حاجة إليه. شهة المخالف: أنه يستبعد أن تكون الفاء والعين من جنس واحد، فالحمل على المختلفين أولى؛ لئلا يستلزم الحمل على المستبعد.

والجواب أنّ هذا النحو واقع، وإن قلّ، كقولهم: يَئِنٌ بيائين في اسم مكان، فالحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالفه» (اليزدي، 1416: 1/ 321).

فهو بهذا يصحِّح القول بأن أصله (وَوْل) مثل (يَيْن) بياءين، فيكون أصله أَوْوَل أُدغمت الواو في الواو، والدليل على صحته أنه لا حاجة فيه إلى قلب جائز أو شاذ.

- يرى أنه قد يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل:

قال في جوابه عن قياس سيبويه لسين يُسْطِيع إذ حملها على هاء يُهَرِيْق مع الفرق بين المقيس والمقيس عليه: "فإذا قلت: قاس سيبويه حرفًا ساكنًا على آخر متحرك؛ أعني حمل سين يُسْطِيْع على هاء يُهَرِيْق، فكيف يستقيم، والفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت؟

قلت: الجواب عن هذا بوجوه:... الثالث: أن الأصل عدم ارتكاب الشواذ، فما ذكرتم لإبطال القياس موجب لأولويته؛ أعني احتمال السين الساكنة أول من احتمال الهاء المتحركة؛ لأن إيراد الحرف شاذ وإيراد الحركة شاذ آخر، فما الشذوذ فيه أقلُّ أولى.

فإن قلت: فعلى هذا يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل.

قلت: لا بأس بذلك كما نقيس في الشريعة تحريم ضرب الوالدين على تحريم التأفيف، والضرب أولى بالحكم، وإنما المحذور تناول دليل الأصل الفرع لكون القياس ضائعًا حينئذ" (اليزدي، 1416: 362/1).

رابعًا: العلل الذوقية

1- علة الأحسن

في مسألة الدُّئِل والحِبُك يقول ابن الحاجب: "جعل الدُّئِل منقولًا، والحِبُك إن ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة" (ابن الحاجب، 1415، ص 9).

والخضر اليزدي رأى أن حكم ابن الحاجب فيه تكلف، وأن الحكم بالشذوذ أو عدم الفصاحة، أحسن من الحمل على غير معهود أو بعيد يقول: "هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قال قائل: ألم يجئ الدُّئِل والحِبُك في اللغة، وهما البناءان المحكوم عليهما بالسقوط؟ فأجاب بأنه أما الدُّئِل فمنقول من الفعل، وكان الأصل دُئِل بناء ما لم يُسمَّ فاعله، وهذا كما تسمي رجلاً يَضْرِبُ مثلًا.

وأما الحِبُك فغير مسلم ثبوته؛ لأن الصحيح ضم الحاءِ والباء، أو كسرهما، وإن سُلِّم فهو إنما نشأ عن تداخل اللغتين؛ لأن القائل اختار الكسر من اللغة التي هما مكسورتان فيها، والضم من التي هما مضمومتان فيها...

وفي الجوابين نظر؛ أما في الأول: فلأن النقل من الفعل إلى أسماء الأعلام معهود، وأما إلى أسماء الأجناس فغير معهود... وأما الثاني: فلأن التداخل في الكلمتين شيء معقول، وأما في الكلمة الواحدة فبعيد (ابن جني، 2006: 1/274-285).. والأحسن أن يحكم عليهما بالشذوذ كيلا يحتاج إلى تكلف" (اليزدي، 1416: 38/1).

وفي نظري أنّ رأي اليزدي وجيه؛ لأن الدُّئِل اسم دويبة شبيهة بابن عرس(الزمخشري، 1993: 30/1)، فهي اسم جنس ونقل الفعل إلى اسم الجنس قليل، أمَّا الحِبُك جمعُ حِبَاكٍ كمثالٍ ومُثُلٍ، وهو تكسُّرُ كلّ شيءٍ، كالرملِ إذا مرت به الريحُ الساكنةُ، والماءُ القائمُ إذا مرت به الريحُ، أمَّا الحِبِك بكسرتين إن ثبت فهو مفرد، ومعلوم أن التَّداخل يكونُ في كلمتينِ، وهاهنا في كلمةٍ واحدةٍ؛ لذلك هو مستبعدٌ (الجوهري، 1407: 1578/4؛ الجاربردي، د.ت: 30/1).

2- علة الكراهة

وقد علل بها في شرحه لقول ابن الحاجب: "والتزموا الحذف والتعويض" (ابن الحاجب، 1415، ص 27) يقول في ذلك: "اعلم أن الأصل في تَعْزِيَة وتَمْشِيَة كان تَعْزِيْوًا وتَمْشِيْيًا، فحذفت اللام، وهي الواو والياء، فبقي تَعْزِيْ وتَمْشِيْ بسكون الياء، وهي ياء التفعيل، ثم عوضوا من اللام المحذوفة تاء التأنيث، ولما جاؤوا بتاء التأنيث عوضًا لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا؛ إذ هي مقتضية ذلك؛ وذلك لأنه موقوف عليها بالهاء، وكل تاء تصير في الوقف هاء لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا، فصار تَعْزِيَةً وتَمْشِيَةً..." (اليزدي، 1416: 105/1).

وقال في الإعلال للغة طيء: "يقلبون الياء المكسور ما قبلها ألفًا بقلب الكسرة أولًا فتحة، ثم قلب الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفًا، وذلك لاستكراههم الكسر قبل الياء، فيقولون في رَضِي وبَقِي ودُعِي: رَضَا وبَقَا ودُعَا" (اليزدي، 1416: 2/ 513).

هذه أبرز أنواع العلل التي استدل بها اليزدي في شرحه، أتيت بمثال أو أكثر على كل نوع منها، وهي جزء متمم ومبين للقاعدة الصرفية، استنبطها العلماء من استقراء كلام العرب، ويتفرع عليها كثير من الأحكام الصرفية.

النتائج:

توصل البحث توصل البحث إلى الآتي:

1- يُعد شرح اليزدي للشافية من الكتب المهمة في مجال الصرف؛ لأنه يمثل خلاصة الفكر الصرفي عند الخضر اليزدي، من خلال طريقة معالجته للموضوعات الصرفية وتحليلاته وتعليلاته، فبرز اليزدي بعقليته الفذة، المستوعبة لأغلب مسائل الصرف.

2- اهتم اليزدي اهتمامًا بالغًا بالتعليل لكل مسألة صرفية يناقشها، واستخدام أسلوب الحوار في مناقشة المسائل الصرفية، والرد عليها.

3- التعليل هو تفسير للظاهرة اللغوية، وشرح الأسباب التي جعلت المقيس يأخذ حكم المقيس عليه.

4- العلل عند الخضر اليزدي لا تخرج في مجملها عن علل من سبقه من الصرفيين، فجاءت في شرحه العلل الجدلية، والتعليمية، والقياسية.

5- كان اليزدي بارعًا في إيراد تعليلاته، والعلل التعليمية هي الغالبة في شرحه لتساعد على استيعاب الأحكام الصرفية لطلبة العلم.

المراجع

الإستراباذي، م. (1402). *شرح شافية ابن الحاجب* (محمد نور الحسن، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الحسيني، ح. (1425). *شرح شافية ابن الحاجب* (عبد المقصود محمد عبد المقصود، تحقيق؛ ط.1). مكتبة الثقافة الدينية.

الإصطخري، إ. (2004). *المسالك والممالك*، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

الأنباري، ع. (1971). *لمع الأدلة في أصول النحو* (سعيد الأفغاني، تحقيق؛ ط.1). دار الفكر.

أنيس إ. وآخرون. (1425). *المعجم الوسيط* (ط.4). مكتبة الشروق الدولية.

البخراني ع. أ. ح. (2024). أبنية الأفعال المجردة: دراسة دلالية صرفية في جزء الملك. *مجلة الآداب*، *12*(4)، 196-214. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2212

البخراني ع. أ. ح. (2025). صيغ المصادر في جزء تبارك دراسة صرفية دلالية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(2)، 521-547. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2594

البيهقي، أ. (1413). *الأسماء والصفات* (عبد الله بن محمد الحاشدي، تحقيق؛ ط.1). مكتبة السوادي.
التبريزي، ي. (د.ت). *شرح ديوان الحماسة*، دار القلم.
تمام، ح. (2000). *الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*، عالم الكتب.
الجاربردي. (د.ت). *مجموعة الشافية وشرحها للجاربردي، وحاشيتها لابن جماعة*. عالم الكتب.
الجرجاني، ع. (1969). *التعريفات* (محمد عبد الرحمن المرعشلي، تحقيق). دار النفائس.
ابن جني، م. (2006). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق؛ ط.2) الهيئة العامة لقصور الثقافة.
الجوهري، إ. (1407). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (أحمد عبد الغفور عطار، تحقيق؛ ط.4). دار العلم للملايين.
ابن الحاجب، ع. (1415). الشافية في علم التصريف (حسن أحمد العثمان، تحقيق؛ ط.1). المكتبة المكيّة.
الحديثي، خ. (1394). *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، مطبوعات جامعة الكويت.
الحلواني، م. (1981). *أصول النحو العربي*، الأطلسي.
الحموي، ي. (1995). *معجم البلدان* (ط.2). دار صادر.
الدرويش، م. (2007). *العلة النحوية- تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري*، جامعة بغداد.
الزجاجي، ع. (1986). *الإيضاح في علل النحو* (مازن المبارك، تحقيق؛ ط.5). دار النفائس.
الزمخشري، م. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (علي بو ملحم، تحقيق؛ ط.1). مكتبة الهلال.
ابن السراج، م. (1417). *الأصول في النحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق؛ ط.3). مؤسسة الرسالة.
سيبويه، ع. (1408). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3). مكتبة الخانجي.
السيد، ع. (1968). *مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها* (ط.1). مطابع سجل العرب.
ابن سيده. (1421). *المحكم والمحيط الأعظم* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.
السيوطي، ع. (2006). *الاقتراح في أصول النحو* (ط.2). دار البيروتي.
الطبراني، س. (1408). *المعجم الصغير* (محمد الحبيب الهيلة، تحقيق؛ ط.1). مكتبة الصديق.
ابن عصفور، ع. (1403). *الممتع في التصريف* (فخر الدين قباوة، تحقيق؛ ط.5). الدار العربية للكتاب.
ابن فارس، أ. (1998). *معجم مقاييس اللغة* (شهاب الدين أبو عمر، تحقيق؛ ط.2). دار الفكر.
الفراهيدي، ا. (د.ت). *العين* (مهدي المخزومي، تحقيق). دار ومكتبة الهلال.
الفيروز أبادي، م. (2005). *القاموس المحيط* (محمد نعيم العرقسوسي، تحقيق؛ ط.8). مؤسسة الرسالة.
القرشي ن. ف. ف. (2025). تعدد التّعليل للشاذّ الصرفي من خلال شذوذ القلب والإبدال لأحرف العلة. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(4)، 404-420. https://doi.org/10.53286/arts.v7i4.2888
القزويني، ز. (د.ت). *آثار البلاد وأخبار العباد*، دار صادر.
القيسي إ. ن. ص. (2018). التناوب اللفظي وأثره الدلالي في الآيات المتماثلة في القرآن الكريم (الأفعال الماضية أنموذجاً). *مجلة الآداب*، (6)، 35-70. https://doi.org/10.35696/.v1i6.493
أبو المكارم، ع. (2007). *أصول التفكير النحوي* (ط.1). دار غريب.
ابن منظور، م. (د.ت). *لسان العرب* (ط.3). دار صادر.
النيسابوري، ا. م. (1411). *المستدرك على الصحيحين* (مصطفى عبد القادر عطا، تحقيق؛ ط.1). المكتبة العلمية.
ابن يعيش، ي. (1408). *شرح الملوكي في التصريف* (فخر الدين قباوة، تحقيق؛ ط.2). دار الأوزاعي.
الشمّري، ف. (2012). *منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابه ارتشاف الضرب* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القصيم، السعودية.

ابن الناظم، م. (1410). *بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب* (حسن أحمد العثمان، تحقيق). [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

القمي، ا. (1412). *شرح شافية ابن الحاجب* (ثريا مصطفى عقاب، تحقيق). [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

اليزدي، ا. (1416). *شرح شافية ابن الحاجب* (حسن أحمد العثمان، تحقيق) [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

References

Al-Istarābādhī, M. (1402 AH). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah] (M. N. al-Ḥasan, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Ḥusaynī, Ḥ. (1425 AH). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah] (ʿA. M. ʿA. al-Maqṣūd, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah.

Al-Iṣṭakhrī, I. (2004). *Al-Masālik wa-al-Mamālik* [Routes and Realms]. Al-Hayʾah al-ʿĀmmah li-Quṣūr al-Thaqāfah.

Al-Anbārī, ʿ. (1971). *Lumaʿ al-adillah fī uṣūl al-naḥw* [Brilliant Proofs in the Principles of Grammar] (S. al-Afghānī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr.

Anīs, I., et al. (1425 AH). *Al-Muʿjam al-Wasīṭ* [The Intermediate Lexicon] (4th ed.). Maktabat al-Shurūq al-Dawliyyah.

Al-Bukhrani, A. A. H. (2024). Simple Infinitive Verb Structures: A Morpho-semantic Study in Surah Al-Mulk. *Journal of Arts*, *12*(4), 196-214. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2212

Al-Bakhrany, A. A. H. (2025). Verbal-Noun Patterns in Juzʾ Tabarak: A Morphological and Semantic Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(2), 521-547. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2594

Al-Bayhaqī, A. (1413 AH). *Al-Asmāʾ wa-al-ṣifāt* [The Names and Attributes] (ʿA. M. al-Ḥāshidī, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Sawādī.

Al-Tabrīzī, Y. (n.d.). *Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah* [Commentary on the Dīwān al-Ḥamāsah]. Dār al-Qalam.

Tammām, Ḥ. (2000). *Al-Uṣūl: Dirāsah ibistimūlūjiyyah li-al-fikr al-lughawī ʿinda al-ʿArab* [Foundations: An epistemological study of Arab linguistic thought]. ʿĀlam al-Kutub.

Al-Jārburdī. (n.d.). *Majmūʿat al-Shāfiyah wa-sharḥuhā wa-ḥāshiyat Ibn Jamāʿah* [The Shāfiyah collection with commentary and Ibn Jamāʿah's gloss]. ʿĀlam al-Kutub.

Al-Jurjānī, ʿ. (1969). *Al-Taʿrīfāt* [Definitions] (M. ʿA. al-Marʿashlī, Ed.). Dār al-Nafāʾis.

Ibn Jinnī, M. (2006). *Al-Khaṣāʾiṣ* [The Characteristics] (M. ʿA. al-Najjār, Ed.; 2nd ed.). Al-Hayʾah al-ʿĀmmah li-Quṣūr al-Thaqāfah.

Al-Jawharī, I. (1407 AH). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah* [Al-Ṣiḥāḥ: The crown of language and authentic Arabic lexicon] (A. ʿA. ʿAṭṭār, Ed.; 4th ed.). Dār al-ʿIlm li-al-Malāyīn.

Ibn al-Ḥājib, ʿ. (1415 AH). *Al-Shāfiyah fī ʿilm al-taṣrīf* [The Shāfiyah in morphology] (Ḥ. A. al-ʿUthmān, Ed.; 1st ed.). Al-Maktabah al-Makkiyyah.

Al-Ḥadīthī, Kh. (1394 AH). *Al-Shāhid wa-uṣūl al-naḥw fī Kitāb Sībawayh* [Grammatical evidence and the principles of grammar in Sībawayh's Book]. Kuwait University Publications.

Al-Ḥulwānī, M. (1981). *Uṣūl al-naḥw al-ʿArabī* [Principles of Arabic grammar]. Al-Aṭlasī.

Al-Ḥamawī, Y. (1995). *Muʿjam al-buldān* [Dictionary of countries] (2nd ed.). Dār Ṣādir.

Al-Darwīsh, M. (2007). *Al-ʿIllah al-naḥwiyyah: Tārīkh wa-taṭawwur ḥattā nihāyat al-qarn al-sādis al-hijrī* [The grammatical cause: History and development until the end of the sixth Hijri century]. Al-Nāshir.

Al-Zajjājī, ʿ. (1986). *Al-Īḍāḥ fī ʿilal al-naḥw* [Clarification of the causes of grammar] (M. al-Mubārak, Ed.; 5th ed.). Dār al-Nafāʾis.

Al-Zamakhsharī, M. (1993). *Al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* [The detailed treatise on the art of parsing] (ʿA. Bū Malḥam, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Hilāl.

Ibn al-Sarrāj, M. (1417 AH). *Al-Uṣūl fī al-naḥw* [Foundations of grammar] (ʿA. al-Ḥ. al-Fatlī, Ed.; 3rd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Sībawayh, ʿ. (1408 AH). *Al-Kitāb* [The Book] (ʿA. al-S. M. Hārūn, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khānjī.

Al-Sayyid, ʿ. (1968). *Madrasat al-Baṣrah al-naḥwiyyah: Nashʾatuhā wa-taṭawwurhā* [The Basran school of grammar: Its emergence and development] (1st ed.). Maṭābiʿ Sijill al-ʿArab.

Ibn Sīdah. (1421 AH). *Al-Muḥkam wa-al-muḥīṭ al-aʿẓam* [The precise and the great comprehensive lexicon] (ʿA. al-Ḥ. Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, ʿ. (2006). *Al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw* [The proposal in the principles of grammar] (2nd ed.). Dār al-Bayrūtī.

Al-Ṭabarānī, S. (1408 AH). *Al-Muʿjam al-ṣaghīr* [The minor lexicon] (M. al-Ḥ. al-Hīlah, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Ṣiddīq.

Ibn ʿAṣfūr, ʿ. (1403 AH). *Al-Mumtiʿ fī al-taṣrīf* [The enjoyable treatise on morphology] (F. al-D. Qabāwah, Ed.; 5th ed.). Al-Dār al-ʿArabiyyah li-al-Kitāb.

Ibn Fāris, A. (1998). *Muʿjam maqāyīs al-lughah* [Dictionary of linguistic measures] (Sh. al-D. Abū ʿUmar, Ed.; 2nd ed.). Dār al-Fikr.

Al-Farāhīdī, A. (n.d.). *Al-ʿAyn* [The ʿAyn lexicon] (M. al-Makhzūmī, Ed.). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Al-Fīrūzābādī, M. (2005). *Al-Qāmūs al-muḥīṭ* [The comprehensive oceanic dictionary] (M. N. al-ʿArqasūsī, Ed.; 8th ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Qurashi, N. F. F. (2025). Multiple Justifications for Morphological Irregularities: A Study of Anomalous Metathesis and Substitution among Weak Letters. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(4), 404-420. https://doi.org/10.53286/arts.v7i4.2888

Al-Qazwīnī, Z. (n.d.). *Āthār al-bilād wa-akhbār al-ʿibād* [Monuments of the lands and reports of the people]. Dār Ṣādir.

Al-Qaisi, I. N. S. . (2018). Verbal alternation and its Semantic Effect on Similar Verses in the Holy Quran :Past verbs as a model. *Journal of Arts*, *1*(6), 35-70. https://doi.org/10.35696/.v1i6.493

Abū al-Makārim, ʿ. (2007). *Uṣūl al-tafkīr al-naḥwī* [Foundations of grammatical thought] (1st ed.). Dār Gharīb.

Ibn Manẓūr, M. (n.d.). *Lisān al-ʿArab* [The tongue of the Arabs] (3rd ed.). Dār Ṣādir.

Al-Naysābūrī, A. M. (1411 AH). *Al-Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn* [The supplement to the two Ṣaḥīḥs] (M. ʿA. ʿAṭā, Ed.; 1st ed.). Al-Maktabah al-ʿIlmiyyah.

Ibn Yaʿīsh, Y. (1408 AH). *Sharḥ al-Mulūkī fī al-taṣrīf* [Commentary on al-Mulūkī in morphology] (F. al-D. Qabāwah, Ed.; 2nd ed.). Dār al-Awzāʿī.

Al-Shammarī, F. (2012). *Manhaj Abī Ḥayyān al-Andalusī fī al-taʿlīl al-ṣarfī fī kitābihi Irtišāf al-ḍarb* [Abū Ḥayyān al-Andalusī's method in morphological causation in his book *Irtišāf al-Ḍarb*] (Unpublished master's thesis). Qassim University, Saudi Arabia.

Ibn al-Nāẓim, M. (1410 AH). *Bughyat al-ṭālib fī al-radd ʿalā taṣrīf Ibn al-Ḥājib* [The seeker's aim in refuting Ibn al-Ḥājib's morphology] (Unpublished master's thesis). Umm al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia.

Al-Qummī, A. (1412 AH). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah] (Unpublished doctoral dissertation). Umm al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia.

Al-Yazdī, A. (1416 AH). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah] (Unpublished doctoral dissertation). Umm al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia.